

4 نيسان/ أبريل 2022

بيان صحفي صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)

الأدلة واضحة: حان وقت العمل. يمكننا خفض الانبعاثات إلى النصف بحلول عام 2030

جنيف، 4 نيسان/ أبريل – في الفترة 2010-2019، بلغ متوسط الانبعاثات العالمية السنوية لغازات الاحتباس الحراري السنوية أعلى مستوياتها في تاريخ البشرية، بيد أن معدل الزيادة تباطأ. وذكر العلماء في تقرير أصدرته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) اليوم أن بدون عمليات تخفيض فورية وحادة للانبعاثات في جميع القطاعات، فإن قصر الاحترار العالمي على 1.5 درجة مئوية سيكون مستحيلًا. ومع ذلك، ثمة شواهد متزايدة على العمل المناخي.

ومنذ عام 2010، شهدت تكاليف الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والبطاريات انخفاضات مستمرة وصلت إلى 85 في المئة. وأدت مجموعة متزايدة من السياسات والقوانين إلى تعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة، وخفض معدلات إزالة الغابات، وتسريع انتشار الطاقة المتجددة.

وقال Hoesung Lee، رئيس الهيئة (IPCC): "نحن في مفترق طرق. فالقرارات التي نتخذها اليوم يمكن تؤمن مستقبلًا ملائمًا للعيش. ونملك الأدوات والمعارف اللازمة للحد من الاحترار. ويشجعني العمل المناخي الذي يُتخذ في العديد من البلدان. وهناك سياسات ولوائح وأدوات سوقية تثبت فعاليتها يمكنها، إذا ما وُسع نطاقها وطُبقت على نطاق أوسع وبشكل منصف، أن تدعم إجراء عمليات خفض حادة للانبعاثات وأن تحفز الابتكار."

وفي يوم 4 نيسان/ أبريل 2022، اعتمدت 195 حكومة عضواً في الهيئة (IPCC) الملخص المعدّ لصانعي السياسات عن تقرير الفريق العامل الثالث التابع للهيئة (IPCC) المعنون *تغيّر المناخ 2022: التخفيف من آثار تغير المناخ* إبان دورة اعتماد افتراضية بدأت في 21 آذار/ مارس. وهذا التقرير هو المكون الثالث لتقرير التقييم السادس الصادر عن الهيئة (IPCC) والذي سيُستكمل هذا العام.

في جميع القطاعات خيارات لخفض الانبعاثات إلى النصف على الأقل بحلول عام 2030

إن الحد من الاحترار العالمي سيتطلب إجراء تحولات كبيرة في قطاع الطاقة. وسيتضمن ذلك عمل انخفاضات كبيرة في استخدام الوقود الأحفوري، وتوسيع نطاق استخدام الطاقة الكهربائية، وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة، واستخدام أنواع الوقود البديلة (مثل الهيدروجين).

وقال Jim Skea، الرئيس المشارك للفريق العامل الثالث التابع للهيئة (IPCC): "قد يؤدي وجود السياسات والبنى التحتية والتكنولوجيا الصحيحة التي تمكن من إجراء تغييرات في أنماط حياتنا وسلوكنا إلى تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة تتراوح بين 40 و70 في المائة بحلول عام 2050. وينطوي ذلك على إمكانات هائلة غير مستغلة. وتُظهر الأدلة أنه يمكن لهذه التغييرات في أساليب الحياة أن تؤدي أيضاً إلى تحسين صحتنا ورفاهيتنا."

وتوفر المدن والمناطق الحضرية أيضاً فرصاً كبيرة لخفض الانبعاثات. ويمكن تحقيق ذلك بخفض استهلاك الطاقة (مثل إنشاء مدن مدمجة يمكن المشي فيها)، والاعتماد على الكهرباء في وسائل النقل بالاقتران مع مصادر الطاقة المنخفضة الانبعاثات، وتحسين امتصاص الكربون وتخزينه باستخدام الطبيعة. وهناك خيارات لمدن قائمة وجديدة وسريعة النمو.

وقال Jim Skea، الرئيس المشارك للفريق العامل الثالث التابع للهيئة (IPCC)، في هذا الصدد: "نرى أمثلة على المباني غير المبددة للطاقة والمباني الخالية من الكربون في جميع المناخات تقريباً. فمن الأهمية بمكان اتخاذ إجراءات خلال هذا العقد لاستغلال إمكانات التخفيف في المباني."

وسيتضمن تقليل الانبعاثات في الصناعة استخدام المزيد من المواد بكفاءة أكثر، وإعادة استخدام المنتجات وإعادة تدويرها، وتقليل النفايات إلى أدنى حد. وبالنسبة للمواد الأساسية، بما فيها الصلب ومواد البناء والمواد الكيميائية، فإن عمليات الإنتاج، التي تصدر كميات من غازات الاحتباس الحراري تتراوح بين منخفضة إلى معدومة، في مرحلة ما بين التجريبية وشبه التجارية.

وهذا القطاع مسؤول عن نحو ربع الانبعاثات العالمية. وسيكون من الصعب تحقيق صافي الانبعاثات الصفري، وسيطلب عمليات إنتاج جديدة، وكهرباء منخفضة أو صفرية الانبعاثات، واحتجاز وتخزين الهيدروجين، وعند الاقتضاء الكربون.

والزراعة والحراجة وأشكال استخدام الأراضي الأخرى ستحقق تخفيضات واسعة النطاق في الانبعاثات، كما أنها ستزيل ثاني أكسيد الكربون وتخزنه على نطاق واسع. ومع ذلك، لا تستطيع الأراضي أن تعوض التخفيضات المتأخرة للانبعاثات في القطاعات الأخرى. ويمكن لخيارات الاستجابة أن تفيد التنوع البيولوجي، وتساعدنا على التكيف مع تغير المناخ، وتأمين سبل العيش، والغذاء والماء، وإمدادات الأخشاب.

السنوات القليلة القادمة حاسمة

في السيناريوهات التي نقيّمها، يتطلب قصر الاحترار على 1.5 درجة مئوية (2.7 درجة فهرنهايت) تقريباً بلوغ الانبعاثات العالمية لغازات الاحتباس الحراري ذروتها قبل عام 2025 على أقل تقدير وانخفاضها بنسبة 34 في المئة بحلول عام 2030؛ وفي الوقت نفسه، سيلزم أيضاً تقليل الميثان بمقدار الثلث تقريباً. وحتى لو فعلنا ذلك، يكاد يكون من المحتوم أن نتجاوز درجة الحرارة هذه لفترة قبل أن نعود إلى ما دونها بحلول نهاية القرن.

وقال Jim Skea، الرئيس المشارك للفريق العامل الثالث التابع للهيئة (IPCC): "هذه فرصتنا الأخيرة إذا أردنا قصر الاحترار العالمي على 1.5 درجة مئوية (2.7 درجة فهرنهايت). وسيكون ذلك مستحيلاً بدون عمليات تخفيض فورية وحادة للانبعاثات في جميع القطاعات."

وستستقر درجة الحرارة العالمية عندما تصل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى الصفر الصافي. ويعني ذلك بلوغ الانبعاثات العالمية لثاني أكسيد الكربون مستوى الصفر الصافي في أوائل خمسينات القرن الحالي (2050s) في سيناريو القصر على 1.5 درجة مئوية (2.7 درجة فهرنهايت)؛ وفي أوائل سبعينات القرن الحالي (2070s) في سيناريو القصر على درجتين مؤبطين (3.6 درجة فهرنهايت).

ويوضح هذا التقييم أن قصر الاحترار على درجتين مؤبوتين (3.6 درجة فهرنهايت) تقريباً لا يزال يستلزم بلوغ الانبعاثات العالمية لغازات الاحتباس الحراري ذروتها قبل عام 2025 على أقل تقدير وانخفاضها بمقدار الربع بحلول عام 2030.

سد فجوات الاستثمار

لم يكتفِ التقرير بتحليل العوامل التكنولوجية إذ كشف أنه على الرغم من أن التدفقات المالية أقل بثلاث إلى ست مرات من المستويات المطلوبة بحلول عام 2030 لقصر الاحترار على درجتين مؤبوتين (3.6 درجة فهرنهايت)، فيوجد رأس مال عالمي كاف وسيولة كافية لسد فجوات الاستثمار، ولكن يعتمد ذلك على إشارات واضحة من الحكومات والمجتمع الدولي، بما في ذلك تعزيز التوافق بين تمويل القطاع العام وسياساته.

وقال Shukla: "بدون مراعاة المنافع الاقتصادية الناجمة عن خفض تكاليف التكيف أو تجنب الآثار المناخية، سيكون الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أقل بوضع نقاط مئوية في عام 2050 إذا اتخذنا الإجراءات اللازمة لقصر الاحترار على درجتين مؤبوتين (3.6 درجة فهرنهايت) أو أقل، مقارنة بالإبقاء على السياسات الحالية."

تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يكتسي العمل المناخي المعجل والمنصف في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها أهمية بالغة لتحقيق التنمية المستدامة. ويمكن لبعض خيارات الاستجابة امتصاص الكربون وتخزينه؛ وتساعد في الوقت نفسه المجتمعات على الحد من الآثار المرتبطة بتغير المناخ. ففي المدن مثلاً، يمكن لشبكات المتنزهات والمساحات المفتوحة والأراضي الرطبة والزراعة الحضرية أن تحد من مخاطر الفيضانات وتقلل تأثيرات الجزر الحرارية.

ويمكن للتخفيف في قطاع الصناعة أن يحد من الآثار البيئية ويزيد فرص العمل والأعمال التجارية. ويمكن أن يؤدي الاعتماد على الكهرباء باستخدام مصادر الطاقة المتجددة والتحويلات في النقل العام إلى تعزيز الصحة والوظائف والإنصاف.

وقال Skeea: "تغير المناخ هو نتاج لاستخدامات غير مستدامة للطاقة والأراضي وأنماط حياة وأنماط استهلاك وإنتاج دامت لأكثر من قرن. ويبيّن هذا التقرير كيف أن اتخاذ الإجراءات الآن يمكن أن يدفعنا نحو عالم أكثر عدلاً واستدامة."

لمزيد من المعلومات، يُرجى التواصل مع:

المكتب الصحفي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، البريد الإلكتروني: ipcc-media@wmo.int

الفريق العامل الثالث التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC):

Sigourney Luz: s.luz@ipcc-wg3.ac.uk



وانستغرام



ولينكدان



وتويتير



على فيسبوك (IPCC) الهيئة

تغير المناخ 2022: التخفيف من آثار تغير المناخ. مساهمة الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ

يقدم تقرير الفريق العامل الثالث تقييماً عالمياً محدثاً للتقدم المحرز في التخفيف من آثار تغير المناخ والتعهدات المتصلة بذلك، وينظر في مصادر الانبعاثات العالمية. وبيّن التطورات في جهود الحد من الانبعاثات والتخفيف من حدتها، مع تقييم تأثير التعهدات المناخية الوطنية في الأهداف المتعلقة بالانبعاثات على الأمد الطويل.

ويقدم الفريق العامل الثالث عدة مكونات جديدة في تقريره الجديد، منها فصل جديد عن الجوانب الاجتماعية للتخفيف يتناول "جانب الطلب" – أي دوافع الاستهلاك وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وفي المقابل، تتناول الفصول القطاعية للتقرير "جانب العرض" لتغير المناخ – أي مصادر الانبعاثات. ويوجد أيضاً فصل شامل لعدة قطاعات بشأن خيارات التخفيف المشتركة بين القطاعات، بما في ذلك تقنيات إزالة ثاني أكسيد الكربون. ويوجد فصل جديد عن الابتكار وتطوير ونقل التكنولوجيا يصف كيف يمكن لنظام ابتكار مؤسس جيداً على المستوى الوطني ويسترشد بسياسات مصممة جيداً أن يساهم في التخفيف والتكيف وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع تجنب العواقب غير المرغوب فيها.

ويمكن الاطلاع على "الملخص لصانعي السياسات" الخاص بمساهمة الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم السادس، فضلاً عن مواد ومعلومات إضافية، عبر الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg3/>.

ملاحظة: كان من المقرر إصدار التقرير في تموز/ يوليو 2021، ولكن تأخر ذلك عدة أشهر بسبب جائحة كوفيد-19 وانتقال الدوائر العلمية، بما فيها الهيئة (IPCC)، إلى العمل عبر الإنترنت. وهذه هي المرة الثالثة التي تعقد فيها الهيئة (IPCC) دورة افتراضية لاعتماد أحد تقاريرها.

تقرير التقييم السادس: تقرير الفريق العامل الثالث في أرقام

278 مؤلفاً من 65 بلداً:

- 36 مؤلفاً منسقاً رئيسياً
- 163 مؤلفاً رئيسياً
- 38 محرراً مراجعاً

إضافة إلى

- 354 مؤلفاً مساهماً

أكثر من 18 000 مرجع مستشهد به

59 212 تعليقاً من الخبراء والحكومات عقب استعراض التقرير

(المسودة الأولى 21 703؛ والمسودة الثانية 32 555؛ والتوزيع الحكومي النهائي: 4 594)

عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) هي الهيئة التابعة للأمم المتحدة المكلفة بتقييم العلوم المتعلقة بتغير المناخ. وقد أنشأها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) في عام 1988 لتزويد القادة السياسيين بتقييمات علمية دورية بشأن تغير المناخ وآثاره ومخاطره، وطرح استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وفي العام نفسه، أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) إنشاء الهيئة (IPCC). وتضم الهيئة (IPCC) حالياً 195 دولة عضواً.

ويساهم آلاف الأشخاص من جميع أنحاء العالم في عمل الهيئة (IPCC). وفيما يتعلق بتقارير التقييم، يتطوع الخبراء بصفة مؤلفين للهيئة (IPCC) لتقييم الآلاف من الأوراق العلمية التي تُنشر كل عام لتقديم ملخص شامل لما هو معروف عن أسباب تغير المناخ وآثاره ومخاطره في المستقبل، وكيف يمكن لاستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره أن تحد من تلك المخاطر.

وتتضمن الهيئة (IPCC) الأفرقة العاملة الثلاثة التالية: **الفريق العامل الأول**، الذي يتناول الأساس العلمي الفيزيائي لتغير المناخ؛ و**الفريق العامل الثاني**، الذي يتناول الآثار والتكيف وقابلية التأثر؛ و**الفريق العامل الثالث**، الذي يتناول التخفيف من آثار تغير المناخ. وتتضمن أيضاً فرقة العمل المعنية بالقوائم الوطنية لحصر غازات الاحتباس الحراري التي تضع منهجيات لقياس الانبعاثات وإزالتها.

وتزود تقييمات الهيئة (IPCC) الحكومات على جميع المستويات بمعلومات علمية يمكن أن تستخدمها في وضع سياساتها المناخية. وتُعدّ تقييمات الهيئة (IPCC) من المدخلات الرئيسية في المفاوضات الدولية الرامية إلى التصدي لتغير المناخ. وتُكفل موضوعية تقارير الهيئة (IPCC) وشفافيتها عن طريق صياغتها واستعراضها على عدة مراحل.

عن دورة التقييم السادس

تُنشر تقارير التقييم العلمية الشاملة كل 6 إلى 7 سنوات؛ وقد استُكمل أحدثها، وهو **تقرير التقييم الخامس**، في عام 2014 وقدّم مدخلات علمية رئيسية في اتفاق باريس.

وقررت الهيئة (IPCC)، إبّان دورتها الحادية والأربعين المعقودة في شباط/فبراير 2015، إعداد **تقرير التقييم السادس**. وانتُخبت، إبّان دورتها الثانية والأربعين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2015، مكتباً جديداً للإشراف على العمل المتعلق بهذا التقرير والتقارير الخاصة التي ستُصدر في دورة التقييم. وقررت إبّان دورتها الثالثة والأربعين المعقودة في نيسان/أبريل 2016 إصدار ثلاثة تقارير خاصة، وتقرير منهجية، وتقرير التقييم السادس.

وفي 9 آب/أغسطس 2021، أصدرت مساهمة الفريق العامل الأول في تقرير التقييم السادس **تغير المناخ 2021: الأساس العلمي الفيزيائي**. وفي 28 شباط/فبراير 2022، أصدرت مساهمة الفريق العامل الثاني **تغير المناخ 2022: الآثار والتكيف وقابلية التأثر**.

ومن المقرر صدور التقرير التجميعي الختامي في خريف عام 2022.

وتنشر الهيئة (IPCC) أيضاً تقارير خاصة عن قضايا أكثر تحديداً بين تقارير التقييم. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2018، أصدر تقرير **"الاحترار العالمي بمقدار 1.5 درجة مئوية - تقرير خاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) بشأن آثار الاحترار العالمي بمقدار 1.5 درجة مئوية (2.7 درجة فهرنهايت) فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، والمسارات العالمية ذات الصلة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، في سياق دعم التصدي العالمي لخطر تغير المناخ، والتنمية المستدامة، وجهود القضاء على الفقر"**.

وفي آب/أغسطس 2019، أصدر تقرير **"تغير المناخ والأراضي - تقرير خاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) عن تغير المناخ، والتصحر، وتدهور الأراضي، والإدارة المستدامة للأراضي، والأمن الغذائي، وتدفقات غازات الاحتباس الحراري في النظم الإيكولوجية الأرضية"**؛ وفي أيلول/سبتمبر 2019، أصدر تقرير **"المحيطات والغلاف الجليدي في ظل مناخ متغير - التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ"**.

وفي أيار/مايو 2019، أصدرت الهيئة (IPCC) **تنقيح 2019 للخطوط التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) لعام 2006 بشأن القوائم الوطنية لحصر غازات الاحتباس الحراري**، وهو عبارة عن تحديث للمنهجية التي تستخدمها الحكومات لتقدير انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري وعمليات الإزالة الخاصة بها.

ولمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.ipcc.ch.

ويضم الموقع الشبكي **مواد للتوعية** تتضمن مقاطع فيديو عن الهيئة (IPCC) وتسجيلات فيديو من مناسبات للتوعية أُجريت في شكل حلقات دراسية شبكية أو أحداث تُبث مباشرةً.

ويمكن مشاهدة معظم مقاطع الفيديو التي تنشرها الهيئة (IPCC) على قناتنا على [YouTube](https://www.youtube.com).